TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.365
12 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة العاشرة
بانكوك، تايلند
١٢ – ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

خطاب السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة

إنني أشعر ببالغ السرور والبهجة إذ أرحب بكم جميعاً في أول مؤتمرات الأمم المتحدة في الألفية الجديدة.

ويجب أن نشعر جميعاً بالامتنان العميق لحكومة وشعب تايلند للاستقبال الرائع الذي حظينا به. ويجب أيضاً أن نشعر جميعاً كيف كان موفقاً أن تكون استضافة هذا المؤتمر في هذا البلد وفي هذه المنطقة. إذ لا يمكن أن ينسى كثير منا أن آخر أزمة مالية كبرى في الألفية القديمة قد بدأت هنا منذ سنتين ونصف بتخفيض قيمة البات التايلندي. وطوال سنة أو أكثر كان يبدو أن شرق آسيا التي أضاءت طريق النجاح أمام أجزاء أخرى من العالم النامي قد تتحول فعلاً إلى نذير بعصر جديد من الاضطراب والفقر.

والحمد لله، فقد تبيَّن أن هذه المخاوف كانت هوجاء لا أساس لها. فقد أخذ الاقتصاد العالمي الآن ينمو من جديد وأخذت كل مناطق العالم تقريباً تتقاسم هذا النمو. وتقود بلدان جنوب شرق آسيا وخاصة تايلند هذا الانتعاش؛ أما الاقتصادات الكبرى الأخرى التي تأثرت كثيراً بهذه الأزمة – مثل روسيا والبرازيل – فمن الواضح أنها في طريقها للخروج من هذه الأزمة. ومرة أخرى كان جلياً أن الصادرات هي التي تقود هذا الانتعاش. فالتجارة والتنمية يرتبطان ترابطاً لا انفصام له كما يتضح من اسم هذا المؤتمر.

سيادة الرئيس، لقد كان كثير منا حاضرين في مؤتمر آخر عقد منذ أقل من ثلاثة أشهر، وكان ذلك في سياتل. لقد اعتقدنا أننا ذهبنا إلى هناك للاشتراك في بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية كنا نأمل أن تسمى دورة التنمية لأنها كانت ستعمل على تمكين البلدان النامية أخيراً من الاستفادة من الفوائد التي كانت توعد بها كثيراً نتيجة تحرير التجارة.

BKK.00-76
(A) GE.00-70061

ولكن هذه الدورة للأسف لم تبدأ بعد. وتقول الأسطورة السائدة إن هذه الدورة توقفت في سياتل لأن شعوب العالم اجتمعت في الشوارع لتدافع عن حقها في الاختلاف ضد مجموعة من البيروقراطيين الدوليين غير المعروفين الذين أرادوا إرغام هذه الشعوب جميعاً على أن تأكل نفس الأغذية المعدلة جينياً. وبكلمات أخرى حدث نوع من الانتفاضة الجماهيرية العالمية ضد العولمة – رغم التناقض الظاهر في هذه العبارة.

ولكن الحقيقة فيما أخشى أقل إثارة من ذلك. فهذه الجولة لم تبدأ لأن الحكومات – وخاصة حكومات الدول الاقتصادية الكبرى في العالم – لم تستطع الاتفاق على أولوياتها. وأدت البلدان النامية – ويسعدني أن أقول إن الأونكتاد ساعدها في ذلك – دوراً أكثر نشاطاً ووحدة عن دورها في المؤتمرات السابقة ولكن البلدان الصناعية ظلت أسيرة الجدل بين نفسها. وحكومات هذه البلدان جميعاً تحبذ التجارة الحرة من ناحية المبدأ ولكنها كثيراً ما تفتقر إلى القوة السياسية لمواجهة عناصر موجودة داخل بلدانها نفسها تعودت الاعتماد على الترتيبات الحمائية. ولم تنجح بعد هذه الحكومات في أن توضح لشعوبها المصلحة الأكبر التي نشترك فيها جميعاً من وجود سوق عالمية يمكن أن يستفيد منها الجميع لا أن تستفيد منها قلة محظوظة.

إن الاحتجاجات في الشوارع لها أهميتها. فهي تعبر عن القلق الذي يشعر به كثير من الناس من العولمة – ومن آثار العولمة على العمالة ومعايير العمل وعلى البيئة وعلى الصحة العامة وعلى حقوق الإنسان وعلى التنوع الثقافي.

ولا بد بالتأكيد من التصدي لهذا القلق – وأن يكون ذلك من جانب الحكومات ومن جانب القطاع الخاص على الصعيد الوطني وفي بعض الحالات على الصعيد الدولي كذلك. ففي معظم هذه المجالات هناك اتفاق بالفعل على القيم العالمية والمعايير المشتركة، وهي ثمار كثير من المؤتمرات والمفاوضات الطويلة. أما ما يحتاجه الأمر الآن فهو أن ترتفع الدول إلى مستوى التزاماتها التي وافقت عليها. وهناك مؤسسات دولية – الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة – لمساعدتها في ذلك. وبالطبع يمكن أن تقوم هذه المؤسسات بعمل أفضل لو أنها حصلت على الموارد والدعم المناسبين لولاياتها.

وإذا فهمنا التنمية حق الفهم فإنها تشمل التقدم في جميع تلك الميادين التي سببت القلق للمتظاهرين. والبلد المتقدم هو بلد يسمح لكل مواطنيه بالتمتع بحياة حرة صحية في بيئة آمنة. والبلد النامي حقاً هو بلد يمكن فيه للمجتمع المدني أن يصر لا على الرفاه المادي وحسب بل على تحسين مستويات حقوق الإنسان والحماية البيئية كذلك.

هل العولمة إذن عدو للتنمية بهذا المعنى العريض؟ إنها ليست كذلك بالتأكيد. وبالطبع هناك ضحايا للعولمة كما لا بد وأن يحدث في أي تغير تاريخي في المجتمع الإنساني. ويقع على الذين يستفيدون منها أكثر من غيرهم الالتزام بزيادة جهودهم لرعاية هؤلاء الضحايا، إلى جانب أن لهم مصلحة قوية في القيام بذلك – لأن الإخفاق في القيام به يهدد بردَّة عالمية يمكن أن تكتسح كل مكاسبهم. ولكن الخاسرين الرئيسيين في عالم اليوم الذي لا يتسم

بالمساواة إلى حد بعيد لن يكونوا هؤلاء المعرضين أكثر من غيرهم للعولمة. بل سيكونون من يفوتهم القطـــار. وإذا كان لنا أن نستشهد بمقالة ظهرت مؤخراً في الفاينانشيال تايمز "لم تكن المشكلة أن أفقر مجتمعات العالم وشعوبه قد تعرضت للاستغلال من جانب النظام الاقتصادي الحديث بقدر ما كانت استبعادها من هذا النظام استبعاداً شبه كامل".

السيد الرئيس، إن هذا الاستبعاد هو الذي ينبغي أن يكون مصب الاهتمام الخاص في هذا المؤتمر. كيـــف ولماذا تستبعد أجزاء كبيرة إلى هذا الحد في العالم من فوائد العولمة؟

وذلك جزئياً وبالفعل لأن التنمية تعوقها الحواجز التي ما زالت البلدان الصناعية تضعها في طريق صادرات البلدان النامية. وقد كان لدي الكثير أن أقوله في سياتل – أو على الأقل كنت لأقول الكثير لو سمح لي المتظاهرون بإلقاء كلمتي. ولكن في هذا التجمع، تكاد لا تكون هناك حاجة إلى التنديد بحمائية البلدان الصناعية.

وأغلبيتكم تعرف ذلك بالفعل حق المعرفة.

أما ما قد تكون هناك حاجة إلى تأكيده هنا هو، في المقابل، مسؤولية البلدان النامية أنفسها، وبشكل خـــاص مسؤولية قادتها. وسوف تحكم الأجيال القادمة على هؤلاء القادة، وأقترح أن تحكم عليهم قبل كل شيء على أساس ما فعلوه لتشجيع اندماج بلدانهم في الاقتصاد العالمي ولضمان أن يعود ذلك بالنفع على شعوبهم كافة.

السيد الرئيس، لست هنا لإعطاء دروس في علم الاقتصاد. فلربما وجد هنا اليوم في هذه القاعة ألف شخص على الأقل يفهمون الاقتصاد أحسن من فهمي له. وأنا لا أدَّعي معرفة الردود. ولكن هذه هي فـــي رأيـــي بعـــض التساؤلات التي يجب أن يبحثها هذا المؤتمر:

أولاً، كيف يمكننا أن نضمن تمكين المزيد من البلدان من التمتع من الانتعاش الذي يحركه التصديـــر، وأن تكون منافع التجارة واسعة الانتشار وموزعة بشكل منصف داخل البلدان؟ وبعبارة أخرى كيف لنا أن نجعل التجارة تخدم الفقراء؟

ثم كيف يمكننا أن نضمن أن تستفيد جميع البلدان النامية، وبشكل خاص الفقراء داخلها، من نمو الاســتثمار الخاص، وكيف يمكن الاقتراض بأسعار ميسورة؟ ونحن نعلم أن البعض من الحواجز القائمة أمام تدفقـــات رؤوس الأموال الخاصة، مثل تفشي الصراعات في البلدان المجاورة، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على الـــدول التغلب عليها. ألا يمكن أن يكون دور المساعدة الإنمائية الخارجية دعم علاوة المخاطرة التي يدفعها المستثمرون في مثل هذه الحالات؟

ثم كيف يمكننا أن نجعل التكنولوجيات الجديدة متوافرة على نطاق أوسع، وأن نكفل استخدامها بشكل أفضل؟ فمن بنغالور إلى ساو بولو نرى أمثلة رائعة لمهارات جديدة تحدث تغيرات مفاجئة. فشركة مايكروسوفت تســـتثمر

مليارات الدولارات في الهند ولكن شركات برامج الحاسوب الهندية تشتري من ناحيتها شركات في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن نصف سكان العالم لم يقوموا أبداً بمكالمة هاتفية أو لم يتلقوا مكالمة هاتفية، نـــاهيك عـــن معرفتـــهم بالحاسوب. فما هي الظروف التي تخلق الفارق؟ وما هي الظروف التي بإمكان الدول أن توفرهـــا، مقارنـــة مـــع الظروف التي هي أكثر منها مسألة إفساح للمجال من جانب الدولة؟ وكيف لنا أن نمكِّن البلدان النامية من الإفادة من التقدم في التكنولوجيا والطب، اللذين تجعل منها البراءات حالياً أمراً بعيد المنال بالنسبة لها، دون تخفيض الحـــافز لأولئك الذين يحققون في البلدان الصناعية مثل هذا التقدم؟

وهل من دور للمساعدة الخارجية في مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في البلدان النامية علـــى تلمـــس طريقهم في الأسواق الدولية؟ وهل لنا أن نستند إلى تجربة مصرف غرامين الذي بفضله تملك نساء الأريـــاف فـــي بنغلاديش الهاتف النقال وبإمكانهن أن يتأكدن من الأسعار العالمية لمنتجاتهن، عوضاً عن البقاء تحت رحمة الوسطاء من الرجال؟ وهناك سؤال آخر هو: كيف يمكننا أن نطور شراكات جديدة، تتجاوز نطاق التعاون الحكومي الدولـــي المتقادم العهد، للنهوض بقضية التنمية بالمعنى الواسع الذي كنت قد أبرزته؟ ومنذ عام مضى كنت قد اقترحت فـــي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس اتفاقاً عالمياً بين أوساط الأعمال والأمم المتحدة نساعد بموجبه القطاع الخاص على التصرف وفقاً لمبادئ مقبولة دولياً في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة. وبمـــا أننـــا شـــاهدنا مبادرات من قبيل شبكة المساعدة (Netaid) – وهو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي وأنظمـــة سيســـكو ومجتمع الترفيه، لإثارة الوعي بالفقر المدقع في العالم والأموال اللازمة لمكافحته – والتحالف العـــالمي للقاحـــات والتحصين. وإني لمتأكد من أنه يمكن تحقيق أكثر من ذلك بكثير في المستقبل، وما زالت أنواع عديدة مختلفة مـــن التعاون تنتظر الابتكار.

ولكن ما الذي بإمكاننا أن نفعله لضمان ألا يُسمع صوت البلدان النامية وحسب وإنما أيضاً أن يُنصت إليه في المناقشات المقبلة بشأن قواعد التجارة الدولية؟ والأونكتاد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والحكومـــات المانحة العاملة بشكل ثنائي، تسعى جميعاً إلى مساعدة البلدان النامية على التهيؤ على نحـــو أفضـــل للمفاوضـــات الدولية، وعلى تنفيذ الاتفاقات بعد التوصل إليها. (ويمكن أن يكلف ذلك أكثر من كامل الميزانية السنوية للبعض من أصغر البلدان وأفقرها). وهنا أيضا يمكن أن يكون للمجتمع المدني ولأوساط الأعمال دور أكبر.

وأخيراً ما الذي يمكن أن نفعله، جماعيا، لتمكين أقل البلدان نمواً – أي البلدان التي هي في الوقت الحاضر نامية من حيث التسمية فقط – من احتلال مكانتها في مصعد النمو العالمي؟ ولقد تعلمت بلدان عديدة من بينها بـــالكد والمثابرة أن مجرد عمليات تحويل الموارد لا تحل مشاكلها. وقد مرت بعمليات مؤلمة في مجال تكييف السياســـات، ولكنها لم تجن في معظم الحالات إلا مكافئات ضئيلة – سواء كان ذلك من حيث التخفيف من وطأة الدين أو من حيث أشكال المساعدة الأخرى، أو تحسين فرص وصول منتجاتها إلى الأسواق. ألم يحن الأوان لإقامة برنامج عالمي جديد تُضمن فيه هذه المنافع للبلدان التي تتقيد بمزيج متفق عليه من السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتأمين تقاسم السكان ككل لمنافعه في آن واحد؟ وألا يمكننا أن نجرب على مستوى عالمي ما يفعله أي بلد صناعي ناجح لمساعدة أكثر مناطقه حرماناً أو أقلها نمواً على الالتحاق بالركب؟

تلك هي أسئلتي سيدي الرئيس. وقد تكون هناك أسئلة أخرى لا تقل عنها أهمية. ولكن أياً كانت تفـــاصيل مداولاتكم، أملي أن تضعوا نصب أعينكم الهدف الأساسي المتمثل في تمكين جميع شعوب العالم من المشاركة فـــي النظام الاقتصادي العالمي، ومن التمتع بمنافعه. ولكي يتحقق ذلك فإننا في حاجة إلى معايير مشتركة تحددها وتنفذها دول تعمل معاً في مؤسسات متعددة الأطراف مترسخة، قبل كل شيء، في القيم المشتركة. وفي النهاية، فإن القيـــم المشتركة هي التي تُبقي تماسك أي مجتمع. وهذا صحيح بالنسبة للمجتمعات المحلية طوال تاريخ البشـــرية. وهـــو يسري أيضاً على المجتمعات الوطنية اليوم. كما أنه يسري بنفس القدر على المجتمع العالمي الذي بدأنا الآن بناءه.

- - - - -